

قرار رئيس الجمهورية

بتعيين وكيل عام لمصلحة الأموال المقررة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١١٩ و ١٤٠ من الدستور ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / عدلى كمال مراقب عام الضريبة العامة على الإيراد من الدرجة الأولى بمصلحة الضرائب ، وكيلًا عامًا لمصلحة الأموال المقررة بدرجة مدير عام .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد ، تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بتعيين مدير عام لمصنع (٨١) الحربى بإدارة المصانع الحربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١١٩ و ١٤٠ من الدستور ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / المهندس محمد سعد الدين يوسف الموظف من الدرجة الأولى بالإدارة العامة للمصانع الحربية مديرًا عامًا للمصنع الحربى رقم (٨١) بدرجة مدير عام بماهية ١٢٠٠ جنيه سنويًا .

مادة ٢ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بإنشاء الهيئة المصرية للتوحيد القياسى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة باسم الهيئة المصرية للتوحيد القياسى وتعتبر المرجع القومى المعتمد لجميع شئون التوحيد القياسى ويمثلها رئيس مجلس الإدارة أمام جميع الجهات وتلحق بوزارة الصناعة .

مادة ٢ - تختص الهيئة بتنسيق العمل بين المصالح والجهات والهيئات المشتغلة بأعمال التوحيد القياسى ، وتوجيهها لتحقيق الأغراض الآتية :

(١) إيجاد مراجع معتمدة لمعايير موحدة .

(٢) إصدار مواصفات قياسية للمخامات والمنتجات وإصدار التصنيفات والاصطلاحات الفنية والتعاريف والرموز الموحدة .

(٣) تهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق مطابقة المخامات والسلع على المواصفات القياسية المعتمدة .

(٤) تسهيل إيجاد القطع المتبادلة ورفع مستوى الإنتاج المحلى .

(٥) تنسيق أعمال التوحيد القياسى بجمهورية مصر مع نظائرها العالمية .

مادة ٣ - يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتى :

وزير الصناعة ، رئيسًا .

عشرة أعضاء على الأقل ونحسة عشر عضوًا على الأكثر يمثلون الصناعات والجهات والهيئات الحكومية - غير الحكومية المشتغلة بشئون التوحيد القياسى ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الصناعة .

مادة ٤ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستمانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحًا إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأقلية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس